السنة الاولى ماستر محاسبة ومالية
المركز الجامعي - ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير

مقياس التسيير المالي المعمق -
السداسي 1
السنة 2025-2026

المحور الثاني

التحليل الذمي (سيولة–استحقاق)

يركز التحليل المالي الساكن على ثبات الزمن بحيث يتم التحليل في لحظة معينة أو وقت معين من النشاط، فلا يتعداه إلى دورات أو أزمنة أخرى، حيث تتم الدراسة والتقييم لبيانات ومعلومات تتعلق بنفس السنة، كمقارنة نسب ببعضها البعض لعام واحد أو مقارنة بنود ببعضها لنفس الدورة، ويعتمد هذا النوع من التحليل على عدة طرق أهمها: التحليل المالي التقليدي أو تحليل سيولة–استحقاق، التحليل المالي بواسطة النسب، التحليل المالي الوظيفي.

أولا: التحليل المالي التقليدي (مبدأ سيولة–استحقاق) (التحليل الذمي)

هي طريقة تقليدية ترتكز على مخاطر العسر والإفلاس، حيث ظهرت كأداة تحليلية في يد البنكيين والوسطاء الماليين باستخدامها كأداة مساعدة على اتخاذ قرارات الإقراض وذلك بتحليل القوائم المحاسبية والمالية باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، وعلى ضوئها يقوم البنك بعملية الإقراض أو الإمتناع عنه، وقد سمي أيضا بالذمي لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني له حقوق وعليه واجبات، وركز أيضا على الإفلاس نتيجة الفترة الزمنية التي ظهر فيها (الكساد العظيم)، وعليه ركز البنك على استخدام أدوات تحليلية تقيس احتمال تعرض المؤسسة لحالة العسر المالي والتوقف عن الدفع.

1-الميزانية المالية: تعتبر الأساس في عملية التحليل فهي تعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر (سيولة-استحقاق) ويتم هذا الترتيب عل المبادئ التالية:

- ترتب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ترتب الخصوم حسب درجة الإستحقاق المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

إلا أنه ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة-استحقاق، فحسب معيار السيولة نجد بعض الإستثمارات سهلة البيع (قابلة للتحول بسرعة لسيولة) مقارنة ببعض عناصر المخزون ذات الدوران البطيء....الخ.

2- **بناء الميزانية المالية:** تعتمد الميزانية المالية على مجموعة من البنود الرئيسية التي تظهر بشكل مختصر وهذا لتسهيل القراءة والفهم، فنجد مثلا في جانب الأصول كلا من:

- **الأصول الثابتة:** والتي تضم كل العناصر التي تفوق مدتها سنة بما فيها التثبيتات المعنوية، المالية، المادية، ....

- **الأصول المتداولة:** وهي عكس الأولى حيث تضم كل العناصر التي مدتها تقل عن سنة، وهي بذلك تشمل المخزونات، المتاحات وحقوق المؤسسة لدى الغير...، وتقسم الأصول المتداولة الى: قيم الإستغلال، قيم غير جاهزة (قابلة للتحقق)، قيم جاهزة (محققة).

أما جانب الخصوم فهو يشمل:

- **الأموال الدائمة:** تشمل كلا من الأموال الخاصة، الاحتياطات، الديون المتوسطة والطويلة الأجل، ...وكافة الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
- **ديون قصيرة الأجل:** تشمل كافة الديون ذات الأجل القصير لأقل من سنة، من بينها: المورد وملحقاته، الاعتمادات البنكية الجارية...

وكخلاصة فإن هذه البنود تحسب بالقيم الصافية، وتقيم على أساس القيم السوقية.

تعديل ومعالجة عناصر الميزانية:

أ. **تعديل عناصر الأصول:** يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي اهتلكتها المؤسسة وترتب حسب **درجة السيولة المتزايدة والسنوية**، وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما:

أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

أسفل الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي:

- **التثبيتات:** تظهر في المجموعة الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تشارك في عدة دورات انتاجية أما تحويلها إلى نقود سائلة فيتم بواسطة دورة مالية طويلة الأجل (أكثر من سنة) وهي تشمل التثبيتات المعنوية (باستثناء مصاريف التنمية والتطوير)، المادية (العينية) والتثبيتات المالية. وتصنف هذه التثبيتات في **الأصول الثابتة** .

- **المخزونات**: تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات وتصنيفها، وذلك بتحديد **مخزون الأمان أو العمل**:الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزون الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة والذي يبقى في حوزتها لعدة سنواتّ. وحسب هذه الطريقة فإن المؤسسة تجمد جزء من المخزونات التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير، نُدرة أو انعدام في التوريد أو زيادة في الطلبيات بدرجة أكبر من الإنتاج، **لذا يُضم هذا النوع من المخزونات (أي مخزون الأمان) إلى الأصول الثابتة** و الباقي مع **الأصول المتداولة (قيم الاستغلال)**

- **الحقوق**: وتمثل كل حقوق المؤسسة لدى الغير. وتشتمل على ما يلي:

- **سندات المساهمة**: يعتبر صاحب سند المساهمة شريك في رأس مال المؤسسة ويتحصل في النهاية على ربح السهم، حيث تبقى لدى المؤسسة لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى **الأصول الثابتة**. في حالة **التنازل** (**أو بيع**) عن هذه السندات أو جزء منها **بشيك أو نقدا** فتصنف ضمن **الأصول المتداولة (قيم جاهزة) تضاف الى البنك، أو إلى الصندوق على هذا الترتيب**؛

- **سندات التوظيف**: هي عبارة عن سندات تشتريها المؤسسة لتحصل من خلالها على دخل (صاحب سند التوظيف يحصل على فائدة) وتستعمل عادة في المدى القصير لذلك تصنف في **الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحصيل)**. في حالة **التنازل** (**أو بيع**) عن هذه السندات أو جزء منها **بشيك أو نقدا** فتصنف ضمن **الأصول المتداولة (قيم جاهزة) تضاف الى البنك، أو إلى الصندوق على هذا الترتيب**؛

- **حسابات الزبائن:** عادة تكون المهلة الممنوحة للزبائن لا تتعدى في مجملها ثلاثة (03) أشهر، لذلك في الحالات العادية تصنف في **الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحصيل)**.
- في حالات اخرى يتعذر على الزبون الوفاء بدينه في المهلة المحددة فيطلب تمديد الأجل لمدة طويلة (أكثر من سنة) يصنف في هذه الحالة في **الأصول الثابتة**.
- **أوراق القبض:** كما هو الشأن بالنسبة لحساب الزبائن فإن أوراق القبض تستحق الدفع في أجل أقصاه ثلاثة (03) أشهر، فهي تصنف في **الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحصيل)**.
- في حالة تعذر على المسحوب عليه تسديد قيمة الورقة وطلب تمديد المدة لأكثر من سنة يصنف في هذه الحالة في **الأصول الثابتة**.
- **في بعض الحالات الأخرى يخصم المستفيد الأوراق الموجودة بحوزته فتصنف في هذه الحالة ضمن الأصول المتداولة (قيم جاهزة) بشيك تضاف الى البنك، نقدا تضم إلى الصندوق.**

- أما بالنسبة للحقوق التي هي تحت تصرف المؤسسة كحساب **البنك والصندوق** فهي تصنف في **الأصول المتداولة (قيم جاهزة)**.

يقوم المحلل بإجراء تعديلات و فق المعطيات الموجودة، وهو الأساس في عملية الانتقال وذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية هي:

أ- **الأصول الثابتة المعدلة** : تشمل عناصر المجموعة الثانية (**التثبيتات**) مع إضافة سندات المساهمة و السندات التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان وباقي عناصر الحقوق؛

ب- **الأصول المتداولة المعدلة**: تحتوي على ثلاثة قيم وهي:

- **قيم الاستغلال**: تحتوي على جميع أشكال المخزون باستثناء مخزون الأمان؛
- **القيم قابلة للتحقيق**: تشمل على حقوق المؤسسة من المجموعة الرابعة؛
- **القيم جاهزة**: تضم حساب النقديات كالبنك و الصندوق.

الاصول الوهمية: اصول ليس لها قيمة سوقية ولكنها تظهر في الميزانية لأسباب تقنية محاسبية او اختيارات تسييرية

- اعباء الابحاث والتطوير (اذا كان للبحث حظوظ ضئيلة للنجاح)
- علاوات تسديد السندات
- اعباء معاينة مسبقا (اذا كانت غير مؤكدة، غير ذلك تدرج ضمن الاصول المتداولة–قيم قابلة للتحصيل)
- راس مال مكتتب غير مطلوب (الا في حالة وجود ايداع في مدة اقل من 1 سنة)

المعالجة

- الاصول الوهمية تحذف من الاصول
- و تخفض من رؤوس الاموال الخاصة

العقد الايجاري: لا تتم معالجته في الميزانية المالية لعدم امتلاك المؤسسة للتثبيت محل العقد

اوراق القبض مخصومة غير محصلة: يعاد دمجها ضمن القيم القابلة للتحصيل من جهة الاصول وتضاف الى الاعتمادات البنكية من جانب الخصوم

قيم منقولة للتوظيف: تعد قيم قابلة للتحصيل (الا في حالة معلومات اضافية)

التنازل عن التثبيتات: تعد اصول متداولة (في حالة تنازلت عنها المؤسسة في اجل اقل من 1سنة)

ب. تعديل عناصر الخصوم: تبين لنا الخصوم مصادر التمويل المتوفرة لدى المؤسسة، فمنها ما هو داخلي مثل الأموال الخاصة ومنها ما هو خارجي مثل الديون. وترتب الخصوم حسب مبدأ الاستحقاقية، وتتمثل في ما يلي:

- **الأموال الخاصة:** وهي كل الأموال التي جاء بها إما صاحب أو أصحاب المؤسسة أو أبقَوها تحت تصرفهم بصفة دائمة مثل: رأس المال، الاحتياطات، مؤونة الخسائر والتكاليف غير المبررة بعد الضريبة، نتيجة الدورة، ترحيل من جديد، علاوات الإصدار، إعانات الاستثمار أو الاستغلال، وبالتالي فإن إستحقاقيتها ضئيلة جدا أو معدومة. **وتصنف الأموال الخاصة في الميزانية المحاسبية كأموال خاصة في الميزانية المالية**، وتصنف **الأموال الخاصة ضمن الأموال الدائمة**.
- **الديون:** وهي تمثل **الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية في الميزانية المحاسبية**، وهي تعبر عن كل الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير. وتبعا لدرجة استحقاقيتها يمكن تقسيمها إلى:

- **الخصوم غير الجارية**: هي الديون التي تفوق مدتها السنة لدى المؤسسة والموجهة عادة لتمويل الأصول الثابتة. وبالتالي تصنف هذه الديون **كديون طويلة ومتوسطة الأجل** ضمن **الأموال الدائمة** في الميزانية المالية.

- **الخصوم الجارية**: هي كل الديون التي لا تتجاوز السنة من تاريخ استحقاقها والموجهة عادة لتمويل الأصول المتداولة. وتصنف هذه الديون في **الديون قصيرة الأجل** في الميزانية المالية.

يقوم المحلل المالي في جانب الخصوم كذلك بإجراء تعديلات وفق المعطيات الموجودة، وهو أساس عملية الانتقال وبالتالي يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية هي:

أ- **الأموال الدائمة**: تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ولفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تشتمل على:

- الأموال الخاصة؛
- الديون طويلة ومتوسطة الأجل.

ب- **الديون قصيرة الأجل**:

الاموال الخاصة: تتمثل التعديلات في

- تحويل قسط النتيجة الموزعة الى الخصوم الجارية (ديون قصيرة الاجل)
- تخفيض قيم الاصول الوهمية
- تخفيض قيمة الضريبة على الارباح (تحول الى الديون قصيرة الاجل)

المنتوجات المعاينة مسبقا: تعد ديون قصيرة الاجل (الا في حالة معلومات اضافية)

الحسابات الجارية للشركاء : تحول الى الاموال الخاصة (اذا كانت عالقة اوثابتة تحول من الديون طويلة الاجل الى الاموال الخاصة)

مؤونة الاعباء والخسائر: تعالج وفق المخطط التالي

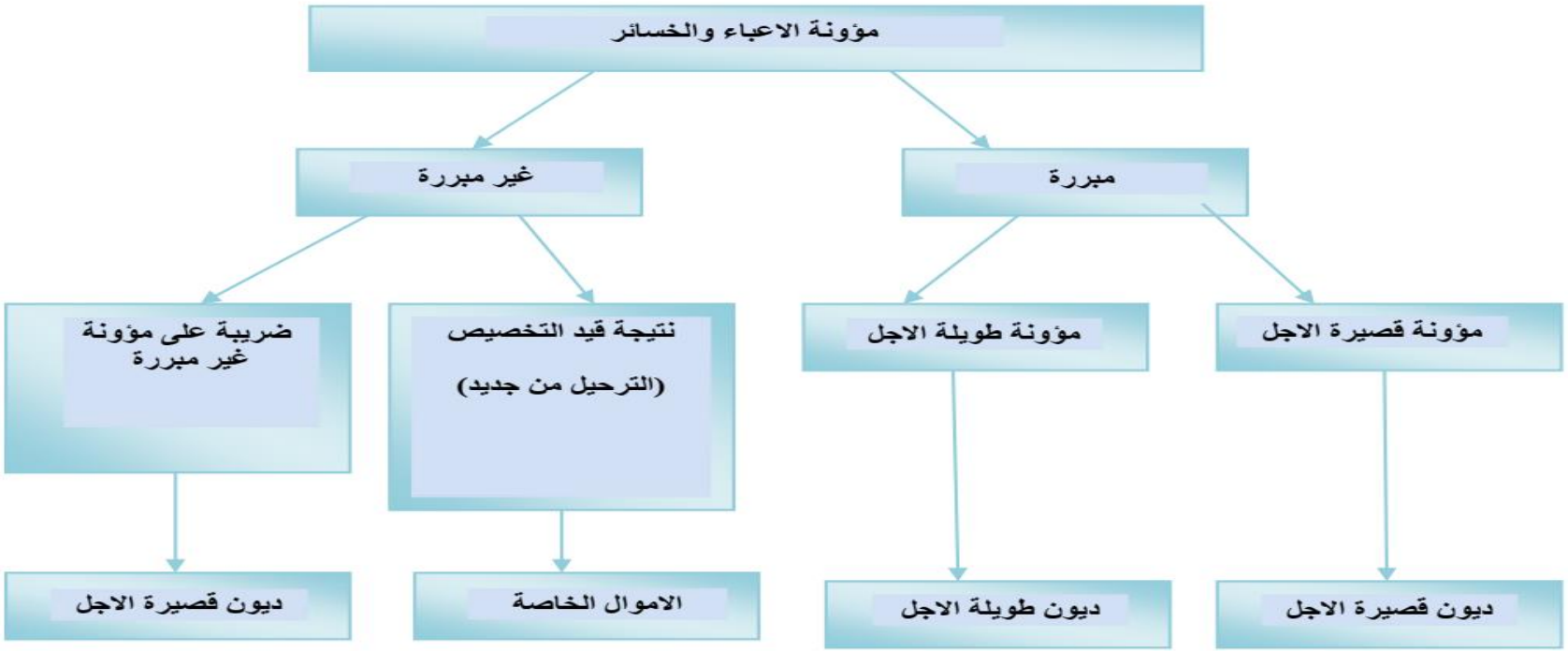

ملاحظات وتعديلات:

عند إعداد الميزانية المالية ينبغي الأخذ في عين الاعتبار التعديلات التالية:

العنصر	التعديل
النتيجة:	– ***خسارة:*** تطرح من حساب نتائج رهن التخصيص؛ – ***ربح:*** يكون *القرار* إما بتوزيعها وتعتبر كديون قصيرة الأجل، أو توضع في حساب الاحتياطات، وفي حال أنه *لا يوجد قرار* بشأن النتيجة توضع ضمن حساب نتائج رهن التخصيص.
مصاريف إعدادية:	تدفع المصاريف الإعدادية عند التأسيس وبذلك فهي لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية (وهمية): – تحذف من الأصول الثابتة؛ – تحذف من رأس المال الخاص.
مؤونة الأعباء والخسائر:	– **التأكد من وقوع الخسائر أو تنفيذ أعباء مستقبلا مثل ترميم المؤسسة:** *تعتبر دين قصير الأجل إذا كانت ستصرف في مدة اقل من سنة، أو طويلة الأجل إذا كانت ستصرف في مدة تزيد عن سنة؛* – **إذا كانت غير مبررة:** تعامل معاملة النتيجة الإجمالية غير المصفاة من الضريبة: *فيتم إخضاعها للضريبة* وهذه الأخيرة تضاف إلى الديون قصيرة الأجل؛ *الباقي تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص* في انتظار القرار الإداري بشأنها. – **إذا كانت مبررة:** تبقى مصنفة ضمن *حساب مؤونة الخسائر والأعباء*

ديون الاستثمارات:	عادة تدفع في شكل أقساط سنوية، وبالتالي فالقسط السنوي يعتبر دين قصير الأجل؛ والباقي ديون طويلة الأجل.
مخزون الأمان (الحد الأدنى من المخزون):	يعبر عن المستوى الضروري لقيام المؤسسة بمهامها: – يحول من الأصول المتداولة إلى الأصول الثابتة؛ – الباقي (العادي) يبقى ضمن الأصول المتداولة.
حقوق على الاستثمارات:	درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة أو سندات التجهيز قد تفوق السنة، لذلك يتم تحويلها إلى الأصول الثابتة.
كفالات مدفوعة:	هي مبالغ تدفعها المؤسسة للغير والتي تزيد مدتها عن السنة؛ تصنف ضمن الأصول الثابتة.
فرق إعادة التقييم:	من وجهة نظر التسيير المالي تستعمل القيمة الحقيقية كأساس لتقييم كل عناصر الأصول المالية، ينتج عن هذا التقييم فوارق على شكل قيم زائدة أو ناقصة: *فرق التقييم = القيمة الحقيقية – القيمة المحاسبية الصافية* – إذا كانت القيمة الحقيقية أكبر من القيمة المحاسبية الصافية: الفرق موجب وهذا الأخير يضاف إلى الأموال الخاصة؛ – إذا كانت القيمة الحقيقية أقل من القيمة المحاسبية الصافية: الفرق سالب وهذا الأخير يطرح من الأموال الخاصة؛

الأصول المالية:	الخصوم المالية:
الأصول الثابتة (غير جارية): - تثبيتات معنوية مادية ومالية. - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة؛	**الأموال الدائمة (موارد):** - الأموال الخاصة؛ - الديون المتوسطة وطويلة الأجل؛ - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة(الجارية): تضم الأموال الصافية لأقل من سنة: - المخزونات؛ - حقوق المؤسسة لدى الغير؛ - النقديات (صندوق، بنك...)؛	**الخصوم المتداولة (الجارية):** هي الديون قصيرة الأجل. - الموارد وملحقاته؛ - الاعتماد البنكية الجارية.

عرض الميزانية المالية : يتم عرضها في شكلين هما الميزانية المالية المفصلة والميزانية المالية المختصرة

الميزانيـة الماليـة المفصلة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية
I. الأصول الثابتة:		I. الأموال الدائمة:	
تثبيتات معنوية تثبيتات مادية أو عينية تثبيتات مالية مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة		1. الأموال الخاصة:	
		رأس مال الشركة الاحتياطات الترحيل من جديد اعانات الاستثمار مؤونة الأعباء و الخسائر	
		2. ديون طويلة ومتوسطة الأجل:	
		موردو الاستثمارات ديون الاستثمارات القروض المصرفية طويلة الأجل	

II. الأصول المتداولة:		II. د.ق.أ :	
1. قيم الاستغلال:		القروض المصرفية	
بضائع		موردو الخدمات والمخزونات	
مواد و لوازم		ضرائب اجتماعية	
منتجات تامة ونصف تامة الصنع		ضرائب على الأرباح	
2. قيم قابلة للتحقيق :		أرباح موزعة على الشركاء	
زبائن		خزينة الخصوم	
زبائن- أوراق قبض		.....	
زبائن مشكوك فيهم		.....	
.....		.....	
القيم الجاهزة :			
البنك			
الصندوق			
مجموع الأصول	X	مجموع الخصوم	X

الميزانية المالية المختصرة:

الأصول	المبلغ	النسبة	الخصوم	المبلغ	النسبة
I. الأصول الثابتة		مجموع الأصول الثابتة / مجموع الأصول ×100%	**I. الأموال الدائمة**		مجموع الأموال الدائمة / مجموع الخصوم ×100%
			1. الأموال الخاصة		مجموع الأموال الخاصة / مجموع الخصوم ×100%
			2. الديون طويلة الأجل		مجموع الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم ×100%
II. الأصول المتداولة		مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول ×100%	**II. الديون قصيرة الأجل**		مجموع الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم ×100%
1. قيم الاستغلال		مجموع قيم الاستغلال / مجموع الأصول ×100%			
2. قيم قابلة للتحقيق أو للتحصيل		مجموع قيم قابلة للتحصيل / مجموع الأصول ×100%			
3. قيم جاهزة		مجموع قيم جاهزة / مجموع الأصول ×100%			
مجموع الأصول		**100%**	**مجموع الخصوم**		**100%**

3- **المؤشرات المالية الأساسية:** هناك مجموعة من المؤشرات تعتبر الركيزة في هكذا نوع من التحليل وتسمى بمؤشرات التوازن الهيكلي (المالية)، ونقصد بها كلا من رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، الخزينة.

أ- **رأس المال العامل سيولة FR_L:** تقضي هذه القاعدة بتمويل الإستخدامات الأكثر من سنة بالموارد المستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الإستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها تقل عن سنة، وتبعا لقاعدة التوازن المالي فمن الضروري توفير هام اضافي لمواجهة المخاطر الطارئة، والذي يتم تقديره حسب قدرات المؤسسة وطبيعتها وتطورها وهو ما يسمى برأس المال العامل سيولة FR_L.

- **حساب رأس المال العامل FR_L :** يوجد طريقتين من أجل حساب FR_L وهما:
  - **من أعلى الميزانية: أموال دائمة – الأصول الثابتة .**

- **الدلالة المالية لـ FR_L من أعلى الميزانية:** يمكن حصر ثلاث حالات وهي:

- **FR_L موجب:** يعبر عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض مالي (FR_L).
- **FR_L سالب:** الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في الموارد.
- **FR_L معدوم:** هذه الحالة نادرة الحدوث وتعني التساوي التام بين هيكل الموارد والإستخدامات.

➢ **من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.**

- **الدلالة المالية لـ FR_L من أسفل الميزانية:** يمكن حصر ثلاث حالات وهي:

- **FR_L موجب:** أي تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها القصيرة بواسطة أصولها المتداولة، والفائض المالي المتبقي هو عبارة عن هامش أمان للمؤسسة FR_L .
- **FR_L سالب:** المؤسسة غير قادرة عند تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة على الإستجابة للإستحقاقات قصيرة الأجل.
- **FR_L معدوم:** وهي الحالة التي تتساوى فيها الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل.

ب-**الإحتياج في رأس المال العامل BFR:** هو جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الإستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد العادية للدورة، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة، بينما دورة التمويل مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات.

- حساب **الإحتياج في رأس المال العامل BFR:** يحسب كالتالي:

  - **(الأصول الجارية – القيم الجاهزة) – (د.ق.أ – السلفات المصرفية)**

الدلالة المالية للإحتياج في رأس المال العامل BFR: اذا كانت نتيجة الإحتياج في رأس المال العامل BFR سالبة هذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج إلى FR بل تمول بهذه القيمة الخزينة، أما إذا كانت النتيجة موجبة فهذا يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى.

ج- الخزينة TR: تمثل السيولة النقدية وما شابهها التي في حوزة المؤسسة والتي تتصرف فيها في أي وقت، فهي تعبر عن صافي القيم الجاهزة.

- **حساب الخزينة TR:** تحسب كما يلي:
  - **رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل**
  - **القيم الجاهزة – السلفات المصرفية**

الدلالة المالية للخزينة TR: هناك 03 حالات للخزينة وهي:

- **TR موجبة:** أي أن رأس المال العامل غطى الإحتياجات وحقق فائضا، وهنا قد يعاب على المؤسسة عدم تشغيلها للأموال الفائضة.
- **TR سالبة:** هنا العكس فإن احتياجات الدورة تفوق رأس المال العامل وهذا قد يسبب للمؤسسة حالة إفلاس.
- **TR معدومة:** وهي الحالة المثلى للمؤسسة حيث يتساوى رأس المال العامل مع احتياجات الدورة، فلا يوجد أموال فائضة معطلة ولا يوجد احتياج مالي.